مؤاخذات أبي حيان على مذاهب المدارس النحوية

الأستاذ الدكتور
عائد كريم علوان الحريزي
الدكتور
عبد الجواد عبد الحسن علي البيضاني
جامعة الكوفة - كلية الآداب

مؤاخذات أبي حيان على مذاهب المدارس النحوية

الأستاذ الدكتور
عائد كريم علوان الحريزي
الدكتور
عبد الجواد عبد الحسن علي البيضاني
جامعة الكوفة - كلية الآداب

١ ـ مدرسة البصرة

توطئة : فاتّضح لنا من خلال آرائه في تفسيره أنّه تابع البصريين في أكثر مسائله ، وخالفهم في بعضها ، وليس كما قيل إنّه متعصب للمدرسة البصرية قال :((ولسنا متعبدين بنحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام البصريين، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون))(١) و مِن هذه المفارقة في أحكامه النحوية ينكشف لنا موقفه المحايد بين المدرستين :البصرية والكوفية ؛ أمّا عن زَعْم المحدثين تعصّبه إلى المدرسة البصرية ، فقد تبيّنَ للباحث أنّ ذلك الزعم يصدق في مدّة زمنية بعينها تابع فيها أبو حيّان ـ كغيره ـ آراء النحاة الأوائل مِن البصريين إلى زمن سيبويه ، أمّا بعد ذلك فنرى أبا حيّان يقول : ((ولم تقتصر لغة العرب على ما نقله أكثر البصريين ، ولا على ما اختاروه ، بل إذا صحَّ النقلُ وجبَ المصير إليه))(٢) ، فلم نجده قد أخذَ على المتقدمين من النحاة رأياً و لا أنكرَ لهم مذهبا إلا قليلا ، لذلك لم يخرج عما و ضعه سيبويه من قواعد و أحكام نحوية ، و كأنّه يقتفي أثره ، محتجّاً على المعربين بآرائه ، بل كانت آراء سيبويه عنده هي الفصل في كل خلاف ، إذْ كان يجلّه ويكبّره ويردّ معانديه ، أما عن كتاب سيبويه فكان يعده مرجع النحاة ، قال :((فالكتاب هو المرقاة إلى فهم الكتاب ، إذ هو المُطَّلع على علم الإعراب ، و المبدي مِن معالمه ما درس و

المُنَطِّق مِن لسانه ما خرس ، و المُحيي مِن رفاته ما رَمَس ، و الرادُّ مِن نظائره ما طمس))(٣).

أولا : أمثلة من المسائل التي تابع فيها سيبويه

أ) قوله : ((ومن زعم أن (كان) الناقصة لا مصدر لها فمذهبه مردود و هو مذهب أبي علي الفارسي ، وقد كثر في كتاب سيبويه المجيء بمصدر (كان) الناقصة)).(٤)

ب) و من ردودِه على النحاة الذين يتجرؤون على سيبويه ، قوله في ابن مالك : ((قال المصنف : على أن كلام سيبويه لو كان صريحا في أن المضارع المنفي بـ (لا) لا يكون إلا مستقبلا لم يجز الأخذ به بعد وجود الأدلة القاطعة بخلاف ذلك كما قدّمنا . وقد تكلمنا على أدلته القاطعة على زعمه و بيّنا أنها ليست أدلة ، وانظر إلى جسارة هذا الرجل على سيبويه)).(٥)

ت) و في ردِّه مذهب ابن عطية و الزمخشري معا في (لّما) وزعمهما أنّها (ظرفية) في قوله تعالى :(لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٖ)(٦) ، قال أبو حيّان : ((فاتفقَ ابن عطية و الزمخشري على أنَّ (لما) ظرفية ، و اختلفا في تقدير الجواب العامل في (لما) ،و كلا قوليهما مخالف لمذهب سيبويه في (لما) ... فإنّها عند سيبويه حرف وجوب لوجوب و ليست ظرفية)).(٧)

ثانيا : أمثلة مِن المسائل التي وافق فيها البصريين

أ) ردّه على الزمخشري في عرضه قوله تعالى:(ذَٰلِكَ نَتۡلُوهُ عَلَيۡكَ مِنَ ٱلۡأٓيَٰتِ وَٱلذِّكۡرِ ٱلۡحَكِيمِ)(٨) ، فقد أجازَ الزمخشري أن يكون (ذلك) بمعنى (الذي) و جملة (نتلوه) صلته ، فأخذ أبو حيّان عليه رأيَه ، قال :((بأنَّ تلك نزعة كوفية لأنّهم يجيزون في أسماء الإشارة أن تكون موصولة))(٩) ، واحتجّ برأي البصريين الذين لم يجوّزوا ذلك إلا في (ذا) وحدها إذا سبقها (ما)

الاستفهامية باتفاق ، أو(مَن) الاستفهامية باختلاف ؛ و في موضع آخر في ردّه على الزمخشري قال : ((وهو قول نحوي سيبويهي))٠(١٠)

ب) في قوله تعالى :(وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ)(١١) أنكرَ أبو حيّان على ابن عطية رأيَه في أنّ (الواو) في (و يعلم) صرَفتِ الفعلَ إلى النصب ، وزعمَ أنّ ذلك قول البصريين ، فانتصر أبو حيّان لمذهب البصريين قال : ((و قال أبو محمد ابن عطية النصب بـ (واو) الصرف ليس من مذهب البصريين ، حيث صرفتِ (الواو) الفعلَ إلى النصب فسُمِيَتْ (واو) الصرف ، و هذا عند البصريين منصوب بإضمار (أن) بعد (الواو) ، و العجب من ابن عطية أنّه ذكرَ هذا الوجه ، و كيف يكون وجها حسنا وهو شيء لا يقول به البصريون وفساده مذكور في علم النحو))(١٢) ؛ ويبدو أنّ رأي ابن عطية راجحٌ ، وهو مذهب سيبويه ، إذْ ذهبَ سيبويه إلى أنَّ النصبَ بعد (الواو) على إضمار (أنْ) ولم يجوِّز سيبويه إظهارها ، و استشهدَ بقوله تعالى:(وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ)(١٣) ، قال : ((و من النصب في هذا الباب ... إنْ شئتَ جعلتَ (وتكتموا) على النهي و إنْ شئتَ جعلته على (الواو) ...))(١٤) ؛ وقد أظهر أبو حيّان تعصبه الصريح في كتبه النحوية الأخرى للمذهب البصري كما أسلفنا في الفصل الثالث ـ

ت) ولم يقتصرْ أثرُ المذهب البصري في نَحْوِ أبي حيان على ما ذكرناه ، و إنّما وافقهم في معظم آرائه النحوية ، و يبدو أنَّ سبب ذلك التعصب للبصريين هو أنّ أحكامَ النحو و قواعدَه في نَظرِ أبي حيّان قد استقرتْ في كتاب سيبويه ، و من ذلك جاء تعصّبُه لمدرسة البصرة ، ففي عرضه قوله تعالى:(فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ)(١٥)، ذهبَ أبو حيان إلى أنّ

(فئتين) انتصب على الحال من ضمير المخاطب في (لكم) ، و أخذ على الكوفيين مذهبهَم في نصبِه على إضمار (كان) ، و التقدير لديهم : كنتم فئتين ، قال : ((وهذا عند البصريين لا يجوز لأنّه عندهم حال و الحال لا يجوز تصريفَها))(١٦) ، ويبدو أنَّ رأيَ الكوفيين راجحٌ ، لقلة مجيء الحال جامدة ، مع مراعاة الإيجاز في أغلب عبارات الخطاب المباشرة في النصّ القرآني المقدّس ، قال الدكتور عائد الحريزي :((إذْ أنَّ الفعلَ غالباُ ما يُحذَفُ جوازاً إذا دلّتْ عليه الحالُ ... و يطّرد في الكلام حذف (كان) جوازاً إذا كانت الحال سادة مسد الخبر))(١٧).

ثالثا : أمثلة مِن المسائل التي خالف فيها البصريين

يبدو أنّ التعصبَ و الانتماءَ لأحدِ المدارسِ النحوية سِمةٌ تطبّعتْ بها أغلب توجهات النحاة المتأخرين و قلّما نجا نحويٌ منها ، خلافاً لأبي حيّان الذي ذَكَرَ في تفسير البحر المحيط إنّما صنّفه تقرّباً لله ـ سبحانه ـ ، قال : ((فما لمخلوق بتأليفه قصدتُ ولا غير وجه الله به أردتُ))(١٨) ، فلم يتقيد بمنهج أهل البصرة التي ألبسها إياه المتأخرون و المحدثون لأنّ له تخريجاتٌ و مداخلاتٌ علميةٌ احتفل بها تفسيره ، تدل على استقلاليته في التفكير والترجيح و الاختيار ، قال : ((و ليس العلم محصوراً ولا مقصوراً على ما نقلَه و قاله البصريون))(١٩)، فنأى بآرائه عن التعصب لمدرسة دون أخرى في تفسيره ، وممّا نستدلُّ به ، إنكاره آراء البصريين في مواضع كثيرة مِن تفسيره ، ولم نلحظ هذا التوجه مِن الإنكار لدى أغلب المعربين ، و من تلك المسائل التي أخذَ بها على البصريين :

أ) في تفسيره قوله تعالى : (وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ)(٢٠) ، إذْ ذهبَ إلى أنَّ (الحمد) مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول ، و أنكرَ على البصريينَ مذهبَهم بأنَّ

الفاعلَ محذوفٌ قال : ((و الفاعل عند البصريين محذوف في باب المصدر ، و إذا كان في قواعدهم أنَّ الفاعل لا يُحذَف وليسَ منوياً في المصدر ، كما ذهبَ إله بعضُهم ... إذْ الإضمارُ أصلٌ في الفعل ، ولا حاجةَ تدعو إلى أنَّ في الكلام تقديما و تأخيرا كما ذهب إليه بعضهم ... لأنّ التقديم والتأخير مما يختص بالضرورة ، فلا يُحمَل كلام الله عليه)) .(٢١)

ب) في قوله تعالى : (وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)(٢٢) ، اختلف المعربون في عطف (المسجد الحرام) ، فذكَرَ مذاهبهم وهي : الأول ، أنّه لا يجوز العطف على الضمير في (به) إلا بإعادة الجار ، وعليه البصريون ؛ وعدّ سيبويه عطف الاسم الظاهر على المضمر من دون إعادة الجار مستقبحا في الكلام ، أما في الشعر فذكرَ انّها من أقبح الضرورات ، وزعمَ سيبويه أنّها عند الخليل مستقبحة لتغيير حالة الاسم الظاهر عند اشراك المضمر معه في الفعل ، قال : ((و ممّا يُقبح أن يشركه المظهَر علامة المضمر المجرور)) (٢٣) ، والثاني : فيه جواز العطف في الكلام ، وعليه الكوفيون ؛ و الثالث : يجوّز العطف شريطة توكيد الضمير ، وهو مذهب الجرمي ؛ قال أبو حيّان :((و الذي نختاره أنّه يجوز ذلك في الكلام مطلقاً ، لأنَّ السماعَ يعضده و القياس يقويّه ، أمّا السماع فما رويَ من قول العرب : (ما فيها غيرُه و فرسِه) ، و التقدير : ما فيها غيرُهُ و غيرُ فرسِه))(٢٤) ، واستدلّ على مذهبه بقوله تعالى : (تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ)(٢٥) ، **ويبدو أنَّ أبا حيّان خالف مذهب شيخه سيبويه في هذه المسألة.**

٢ ـ مدرسة الكوفة

توطئة : ذكرنا سابقاً أنّ الكوفيين يُعدّون من روّاد المنهج الوصفي القائم على الاستقراء ، إذْ شافهوا الأعرابَ في بيئاتهم كما فعل شيوخهُم البصريون، ذلك ما يدفعنا إلى التسليم بأن مصادر المدرسة الكوفية كانت تستند في أسسها

إلى النحو البصري ، فضلاً عن أنّ النحو البصري له السبق على النحو الكوفي بـ (مئة) عام تقريبا ، ونستدل مِن ذلك على أنّ أصولَ القواعد النحوية وصلت إليهم متكاملة (٢٦)، فجاء الخلاف بينهم على الفروع و التعليل و لغات الأعراب الذين أخذ عنهم البصريون ، وتشير المصادر التاريخية إلى أنّهم زادوا عليهم لغات قبائل أخرى امتنع البصريون عن الأخذ بها ، فضلا عن توسع الكوفيين في الاحتجاج بالشعر ، فلم يقتصروا في استشهادهم على شعر الطبقتين (الجاهلي ـ ومن أجمع عليه البصريون من الشعراء المخضرمين) (٢٧) ، فتوسع الكوفيون في ذلك و جعلوا الشعر الجاهلي و كذلك شعر المخضرمين والمتأخرين من مصادر دراستهم ،وأساساً بَنوا عليه الكثيرَ من قواعدهم ، فضلاً عن عنايتهم بالنوادر؛ كذلك توسَّع الكوفيون في الأخْذِ بالقراءات ، وكانوا يُجيزونَها و يقيسون عليها مِن دون تحفظٍ على أيٍّ منها ؛ لكنّهم أغفلوا الاستشهاد بالحديث ، فلمْ يحتجّوا به في إثبات أحكامهم النحوية ؛ فضلا عن أنَّهم كانوا يعتدّون بالمثال الواحد ، ويقيسون عليه ، خلافا للبصريين الذين كانوا ينون قواعدهم على الأغلب الشائع ، ويتركون النادر والشاذ . (٢٨)

أما أبو حيان فقد كان مِن المخطّئين لهم في أكثر مسائله في تفسير البحر المحيط ، ويبدو أنّ مرجعَ ذلك يكمن في تمسّكِ أبي حيّان بالأصول النحوية و أسس القواعد عند النحويين القدماء في البصرة ، خلافاً لما ذهب إليه المحدثون مِن أنّه انطلق في مؤاخذاته على المعربين والنحاة الكوفيين لتعصبه للمذهب البصري ؛ لذلك أخذَ على الكوفيين قياسهم على ما تواتر منها ، وقبولهم ما شذّ ، و ما لمْ يُجْمعْ عليه النحاة ، وكذلك قبولهم جميع القراءات .

أولا : أمثلة من المسائل التي أخذ بها على الكوفيين

أ) في عرضه قوله تعالى :(وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ)(٢٩) ، ذكر أبو حيّان أنّ الفعل (يؤده) ـ بكسر الهاء ـ ووصْلها بـ (ياء) هي قراءة الجمهور ، وقرأ قالون باختلاس الحركة ، وقرأ الأعمش و عاصم بجزم (الهاء) ، لتحرك ما قبلها (٣٠، إذ ذهب الفراء إلى أن النحاة كانوا يختارون من القراءات ما وافق مذاهبَهم و تناسقَ مع أصولهم ، فلم يلتزم بعض النحاة برواية القراءة ، واشترط في القراءة أن يُنظر رسم المصحف حتى لو خالف ذلك قواعد العربية ، متابعاً سيبويه(٣١) ، ونقل أبو حيّان قولَ ثعلب : أنّ الإسكانَ غلطٌ بيّنٌ لأنَّ (الهاء) عنده لا تُجزَم (٣٢)، وردّ عليه قولَه من أنَّ الإسكانَ غلطٌ فليس بشيءٍ ، لأنّها قراءةُ السبعة ، وهي متواترة ، قال : ((كفى أنّها منقولة من إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء فإنّه إمام في النحو ... وقد أجاز ذلك الفراء وهو إمام في النحو واللغة ... و لذلك أُنكر على ثعلب في كتابه (الفصيح) ... وكان ثعلب إماما في النحو على مذهب الكوفيين)).(٣٣)

ب) زعمَ أبو حيّان أنّ الكسائي ـ شيخ المدرسة الكوفية ـ ذهب إلى أنّ (ما) في قوله تعالى : (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ)(٣٤) ،شرطية ، وذكرَ أبو حيّان مذهب الخليل وسيبويه أنّها بمنزلة (الذي) ، ودخلتْ (اللام) على نيّة اليمين ، كما دخلتْ على (والله لئن فعلتَ لأفعلَن) ، وردَّ أبو حيّان تأويل أبي علي الفارسي لقول الخليل بأنّه أراد بها الاسم ، وليس بمنزلة اسم الموصول ؛ وأخذَ على المعربين كالزمخشري و ابن عطية إعرابَهم بأنّها شرطية ، وردّ أبو حيّان على مَن ذهبَ بشرطيتها ، وحجّته أنّها لو كانت شرطية للَزِمَ حذف جوابها لدلالة جواب القَسَم عليه ، كذلك المحذوف المقدّر يقتضي أن يكون من جنس المُثبَت ، قال : ((وقد خرّجها

على الشرطية ... وفيه خدش لطيف جداً ... و الجملة الجوابية إذْ ذاك مِن ضمير يعود على اسم الشرط ، و إنْ كان مِن غير جنس جواب القسم فكيف يدل عليه جواب القسم و هو من غير جنسه ، وهو لا يُحذف إلا إذا كان مِن جنس جواب القسم ، فهذا ما يُرَدُّ على قول خرّجَ (ما) على أنّها شرطية)). (٣٥)

ت) في قوله تعالى : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ)(٣٦) ، ذهب أبو حيّان إلى أنَّ (تدلوا) مجزوم بالعطف على النهي ، و التقدير عنده : ولا تدلوا بها إلى الحكام ؛ فوقع النهي على أمرين هما : أخْذُ المال بالباطل ، و صرفُه لأخْذِه بالباطل ، فأجازَ الأخفش أنْ يكون النصبُ على جواز النهي بإضمار (أنْ) و تابعه الزمخشري ، وذهب ابن عطية إلى أنَّ (تدلوا) في موضع نصبٍ على الظرف ، قال أبو حيّان : ((وهذا مذهب كوفي أنَّ معنى الظرف هو الناصب ، و الذي يُنصَب في مثل هذا عند سيبويه (أنْ) مضمرة ، ولم يقُم دليل قاطع مِن لسان العرب على أنَّ الظرف يَنصُب)).(٣٧)

ث) في قوله تعالى : (فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ)(٣٨)اختلف المعربون في (الواو) حكى أبو حيّان ما ذهبَ إليه المفضّل مِن أنّها كالمتصلة في الأجر ، لأنّه فَصَلَ بينهما بإفطار ؛ ونقلّ رأي الزجّاج أنّ جمع العددين إنّما لجواز التخيير بين الثلاثة و السبعة ، لأن (الواو) عنده بنزلة (أو) و استدلّ بقوله تعالى : (مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)(٣٩) ؛ وعليه ابن عطية ، قال أبو حيّان : ((وهو قول جار على مذهب أهل الكوفة لاعلى مذهب البصريين لأن (الواو) لا تكون بمعنى : (أو)))(٤٠) ؛وذهبَ الزمخشري إلى أنَّ(الواو) قد تجيء للإباحة وردَّ أبو حيّان رأيه : بأنّ فيه نظر، وحجّتَه أنّ الإباحةَ لا تتوهم في هذا الموضع ، لأنّ السياق هنا سياق

إيجاب،وهو ينافي الإباحة ولا ينافي التخيير،لأنّ التخيير قد يكون مِن الواجبات.(٤١)

أمثلة من المسائل التي وافق فيها الكوفيين:

أ) في قوله تعالى :(وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ اللهِ)(٤٢) ، خرّجَ أبو حيّان قراءتها على وجهين ، أحدهما : أن تكون (مَنْ) شرطية جازمة و(يعشُ) مجزوم بحذف حرف العلة والحركة فيه تقديراً و عليه الأخفش إذ ذهب إلى أنّها لغة بعض العرب يحذفون حرف العلة للجزم (٤٣)، ويبدو أنّ أبا حيّان وهم في ردّه عليه بقوله : أنّ ذلك مقصورٌ في الشعر لا في الكلام ، والآخر : أنْ تكون (مَن) موصولة والجزم بسببها للموصول باسم الشرط ، قال أبو حيّان : ((و هو مذهب كوفي ، و له وجه مِن القياس)).(٤٤)

ب) في عرضه قوله تعالى : (وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَآبَّةٍ)(٤٥) ، أخذ أبو حيّان على الزمخشري و بعض المعربين إنكارهم عطف(ما يبث) على الضمير المتصل في (خلقكم) ، قال : ((إنَّ مَن أجازَ العطف على الضمير المخفوض مِن غير إعادة الخافض أجاز في (ما يبث) أن يكون معطوفاً على الضمير في (خلقكم) وهو مذهب الكوفيين و يونس و الأخفش ، وهو الصحيح)).(٤٦)

٣ ـ المرسة البغدادية

لَمْ يَسْلَمْ نحاةُ المدرسة البغدادية من مؤاخذات أبي حيان مِمَّن تابعوا الكوفيين ، والبصريين ، لكنّه لا ينسبُهم إلى المدرسة البغدادية في تفسير البحر المحيط كما فعل في كتابيه (الارتشاف و منهج السالك)، بل يذكرهم في أسمائهم ، إذْ ورد ذكْرُ لفظة (البغداديين) في تفسيره في خمس مسائلَ فقط ،الأولى: تختص بالمعنى المعجمي ، والثانية : صرفية ، والثالثة : نحوية ، واكتفينا بذكرِ مؤاخذاته على تلك المسائل النحوية والصرفية :

أ) في قوله تعالى :(وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ)(٤٧)،ذهبَ أبو حيّان إلى أنّ (فيعين) إطلاق مجازي وليس حقيقة ، وأخذَ على البغداديين زعمَهم أنّ (في) بمعنى (عند) ، قال : ((وزعم بعض البغداديين أنّ (في) بمعنى (عند) ، أي : تغرب عند عين)) (٤٨) ؛ ويبدو أنّ مأخذه ضعيف لتضمن (في)معنى الظرفية ، و(عند) ظرف ، وما بعدهما مجرور في الحالتين ، فالمرجح رأي البغداديين .

ب) في قوله تعالى : (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)(٤٩) ، نقلَ أبو حيّان رأي الأخفش بأن (مُلك) تُقْرَأ بضمّ (الميم) مِنَ المُلك و (مالك) مِنَ المَلك و المِلك بفتح (الميم) وكسرها ، وزعَمَ أنَّ مذهب بعض البغداديين بأنّها لغة عند بعض القبائل ، و كلُّها في معنى واحد قال : ((ورويَ عن بعض البغداديين : ليَ في هذا الواد مُلك و مِلك بمعنى واحد)).(٥٠)

ت) في قوله تعالى :(اذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي)(٥١)، ذهب أبو حيّان إلى أنَّ (تنيا) ماضيه (ونِي) وهو فعل لازم ، مضارعه (ينِي) ، يتعدّى إلى مفعوله بـ (عن) و(في) كما وردَ في الآية الكريمة ، ومعناه : الفتور ، وأنكرَ على البغداديين زعمَهم بأنّه فعل ناقص ، قال : ((و زعمَ بعض البغداديين أنّه يأتي فعلاً ناقصاً مِن أخوات (مازال) و بمعناها)).(٥٢)

ث) تابع أبو حيّان مذهبَ أغلب البصريين إلى أنّ (كِلْتَا) في قوله تعالى : (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا)(٥٣) ، اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى ، و(التاء) بدل مِن (واو) بمنزلة (لوى) ، و الألف فيه للتأنيث ، أمّا عند الجرمي (الألف) زائدة ، و أخذَ على البغداديين مخالفتهم لرأي البصريين قال : ((كلتا اسم مفرد اللفظ عند البصريين مثنى المعنى ، و مثنى لفظاً و معنى عند البغداديين)).(٥٤)

رابعاً : المدرسة الأندلسية

اختار الباحث اثنين مِن أعلام هذه المدرسة حمَلَ عليهما أبو حيّان في مؤاخذاته :

١- **ابن عصفور** (٥٩٧ - ٦٦٩) علي بن مؤمن بن محمد أبو الحسن بن عصفور النحوي ، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس ؛ وكان أبو حيّان لا يفارقه (٥٥)، فلازمَ كتُبَه وردَّ بعضَ آرائه ، ولخص له كتاب (الممتع) ، وسمّاه (المبدع الملخص في الممتع) ، واختصر له كتاب (شرح الجمل الكبير) في كتاب سمّاه (الموفور في شرح ابن عصفور) ، و لخّص له (المقرّب) في كتاب سمّاه (التقريب) ، ثمّ توسع فيه في كتاب سمّاه (التدريب في تمثيل التقريب) ، فضلاً عما ذكره أبو حيّان مِن ردود و مناقشات لآراء ابن عصفور في كتبه (الارتشاف) و(منهج السالك) و (التذييل و التكميل) ، أمّا عن مواضع مؤاخذاته عليه في كتابه البحر المحيط فقد ذكرَه في أكثر مِن ثلاثين موضعاً في تفسيره ، وأول ما أخذه عليه هو عدم حفظه القرآن الكريم ، واتضح للباحث من خلال مؤاخذاته عليه أنَّ ردود أبي حيّان على ابن عصفور نابعٌ من أن الأخير من أتباع المذهب الكوفي ، وإنّما أقلَّ مِن ردوده عليه في البحر المحيط ، لنعته بالضعف في حفظ القرآن الكريم ، ومِن أمثلة المسائل النحوية التي أخذها عليه في تفسيره هي :

أ) في قوله تعالى : ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾(٥٦) ، مذهب أبي حيّان جواز أن يعمل العامل في حالين لصاحب الحال الواحد ، وحجّته أنَّ الفعل الصادر مِن فاعل أو الفعل الواقع بمفعول ، مِن الاستحالة أن يقع في زمنين أو مكانين ، أمّا الحالان الحاصلان فلا يستحيل قيامهما بذي حال واحد ، إلاَّ إنْ كانا ضدّين أو نقيضين ، و أخذَ على أبي الحسن بن

عصفور مذهَبَه بالمنع قال : ((ذهب قوم إلى أنَّ ذلك لا يجوز كما لمْ يجزْ ذلك العامل أنْ يقضي مصدرين لا ظرفي زمان و لا ظرفي مكان ، فكذلك لا يقضي حالين ... إلاَّ أفعل التفضيل فإنّها تعمل في ظرفي زمان و ظرفي مكان و حالين لذي الحال فإنّ ذلك يجوز وهذا المذهب اختاره أبو الحسن بن عصفور)).(٥٧)

ب) في قوله تعالى : (ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ)(٥٨) ، ذهب أبو حيّان إلى أنَّ (قليلاً) نُصِبَ على الاستثناء لأنَّ الذين وقع عليهم الاستثناء قليلون من الضمير في (توليتم) ، وهو الأفصح لديه ، لأنّ جملة الاستثناء موجَبَةٌ ؛ وذكرَ أنَّ الرفع يكون على نية البدل أو الصفة على رأي الجمهور ، و احتجَّ بما أورده سيبويه في قوله تعالى : (وَلَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)(٥٩)، على البدلية ؛ و أنكرَ على ابن عصفور تأويله رأيَ النحويين بأنَّ الوصف بـ (إلّا) هو عطف بيان ، قال أبو حيّان :((قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور : و يخالف الوصفُ بـ (إلَّا) الوصفَ بغيرِه ، من حيث يُوصَفُ بها النكرةُ و المعرفةُ و الظاهرُ و المضمرُ)).(٦٠)

ت) ذكرَ أبو حيّان أنّ (أمْ) هنا منقطعة في قوله تعالى :(أَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ)(٦١)، وقدّرها بـ (بل) ، وعلّتها هو الانتقال من الاستفهام الذي يقتضي التوبيخ إلى الاستفهام عن عملهم أيضاً على جهة التوبيخ ، و التقدير عنده : أيُّ شيءٍ كنتم تعملون ، بمعنى إن كان لكم برهان على عملكم فقدّموه ؛ ولا يُجيز أبو حيّان الجمع بين أداتي استفهام في معنى واحد ، وأنكر على ابن عصفور مذهبه فيها بأنَّ (أمْ) تدخل على أسماء الاستفهام واحتجَّ بالآية الكريمة ، و عليه الكوفيون ، إلا الفراء فإنّه لا يجيز الجمع بين الاستفهاميين في موضع واحد(٦٢) ، واتّهمَ أبو حيّان ابنَ عصفور بالجسارة وعدم حفظه كتاب الله ـ تعالى ـ (٦٣) ؛ ويبدو أنّها (أم

) المتصلة في هذا الموضع وقد أفادت العطف ، وليس المنقطعة كما زعمَ أبو حيّان ، لأنّ المتصلة من شروطها تقع بعد همزة التسوية أو همزة الاستفهام ، وقد سُبِقتْ (أم) في الآية الكريمة بهمزة استفهام ، بقوله : (قال : أ كَذَّبْتُم) ، إذْ أغفلها أبو حيّان ، وعلّة تسميتها بالمتصلة لأنّ ما سبقها قوله تعالى :(قَالَ أَكَذَّبْتُم بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا)(٦٤) متصلٌ بما بعدها في المعنى بل متعلق في قوله : (أم ماذا تعملون) ، وهما بمنزلة سؤالين متصلين بالعطف ، فلا انقطاع أو انفصال في الآية الكريمة على زعمه ، فضلاً عن أنّ (أم) المنقطعة يلزم أنْ يسبقها الخبر المحض ، كما في قوله تعالى : (تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ)(٦٥) فأخبر بـ (تنزيل الكتاب) ، ولمْ تسبقْها همزة الاستفهام فيصُحَّ تسميتها في هذا الموضع بـ (أم) المنقطعة.(٦٦)

ث) في قوله تعالى : (إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا)(٦٧) ، زعمَ أبو حيّان أنّ الأخفش ذهبّ إلى أنَّ (أو) في معنى (الواو) ، و المعنى : أنَّ الله أولى بهما ، وأنكرَ أبو حيان على ابن عصفور تجويزه ذلك في حروف العطف جميعها وهي : (الواو ـ الفاء ـ ثمّ ـ حتى ـ بل ـ أم ـ لكن) ، قال أبو حيّان : ((و قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور وقد ذكر العطف بالواو و الفاء و ثمّ و حتى ... قال : لا تقول : قاما ، لأنّ القائم إنما هو أحدهما، و لا يجوز (قاما) إلّا في (أو) خاصة و ذلك شذوذ لا يقاس عليه . انتهى ... وهذا ليس بسديد ، و ليس شذوذا بالآية))(٦٨) ، والمرجوح رأي أبي حيّان لأن (الواو) إنّما وضعت للجمع و الترتيب ، خلافاً لـ (أو) التي تفيد التخيير ، فلا يجوز جمع النقيضين (غني و فقير) في الآية الكريمة على زعم الأخفش و مَن تابعه .

ج) أخذَ أبو حيّان على ابن عصفور قولَه في (أيِّنْ) أنْ تلازمها (مِنْ) واستدلّ بقوله تعالى : (وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ)(٦٩) ، و مذهبُ أبي حيّان أنّها اسم مبني تفيد الكُثرة ، بمنزلة (كم) الخبرية ، ويقلُّ الاستفهام بها ، و فيها لغات ، و(الكاف) فيها للتشبيه ، و زعم ابن عصفور أنَّ ذلك رأي الخليل و سيبويه ، قال : ((و وهم ابن عصفور في قوله : إنّه يلزمه (مِن) ، و إذا حُذِفَتْ انتصبَ التمييزُ سواء أ وليَها أم لمْ يليها)) (٧٠) ، و اتّضح للباحث أنّ مذهب سيبويه يؤكد ملازمة (مِن) لها ، خلافاً لما زعمَ أبو حيّان ، قال سيبويه : ((إنّ أكثر العرب إنّما يتكلمون بها مع (مِن) ... فإنّما ألزموها (مِن) لأنّها توكيد فجُعِلتْ كأنّها شيء يتم به الكلام و صار كالمثل)) (٧١)، وأمّا قوله : يقل بها الاستفهام فذاك مذهب ابن مالك إذْ قللَ مِن الاستفهام بها ، قالابن مالك : ((وإنّها قد يستفهم بها))(٧٢) ، أمّا مذهب ابن عصفور فليس وهماَ كما نعته أبو حيّان ، بل هو رأي الجمهور قال : ((إلا أنّ تمييزها يلزمه (مِن)))(٧٣)، لأنها لم ترد في القرآن الكريم إلاّ مميزها مجرور ، ((ولمْ يرد تمييزها منصوباً إلا في بيت شعري موضوع لأنّه مجهول القائل ، و قليل من أقوال العرب))(٧٤)، فكيف أجاز أبو حيّان القياس على القليلِ النادر، ويبدو أنّ تميزها يأتي مجرورا بمن ، و أنكرَ ابن هشام ورودَها للاستفهام محتجّا برأي الجمهور.(٧٥)

٢- **ابن مالك** ، ــ وقد سبق الكلام عن ترجمته في الفصل الثاني مِن اختيارات أبي حيّان ـ أخذَ أبو حيّان على معاصره ابن مالك مآخذ تستوي مع موقفه من الزمخشري تقريباً في تتبع آرائه ، و الردّ عليها ، فألزمَ كتبَه بالشرح و التمحيص ؛ وذكَرَهُ في مقدمة تفسيره بالتقدير و الإكبار ، ومن أهم ما آخذَ عليه أنّ ابن مالك أخذَ علمَه من الكتب التي ترتقي إلى مرتبة مجالسة الشيوخ و مناقشتهم و الإطلاع على اختلاف

آرائهم ، و تنمية العلم بالأسئلة و الأجوبة منهم ، وذكرنا بعض مآخذه حول الاستشهاد بالحديث في الفصل الثالث ، و من مسائله النحوية في ذلك :

أ) في قوله تعالى :(كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ)(٧٦) ، يرى أبو حيّان أنّ (كم) استفهامية بمعنى التقرير وليس حقيقة الاستفهام ،متابعاً ابنَ عطيّة في مذهبه ، وذهبأغلبُ المعربين إلى إعرابها على الابتداء ، و (آتيناهم) في موضع الخبر ، والعائد محذوف تقديره : (آتيناهموه) أو (آتيناهموها) ،(٧٧)وذكرَ بأنّ ذلك مرفوض عند البصريين، إلاّ في ضرورة الشعرِ ، أو في القراءات الشاذّة ؛ قال أبو حيّان : ((وقال ابن مالك : لو كان المبتدأ غير (كم) ، و الضمير مفعول به ، لمْ يجزْ عند الكوفيين حذفه مع بقاء الرفع إلا في اضطرار ، و البصريّون يجيزون ذلك في الاختيار و يرونه ضعيفاً . انتهى . فإذا كان لا يجوز إلاّ في الاضطرار ، أو ضعيفاً ، فأي داعية إلى جواز ذلك في القرآن)).(٧٨)

ب) ذهبَ ابن مالك إلى أنَّ (مهما) في قوله تعالى : (قَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ)(٧٩) ، متابعاً رأيَ الزمخشري ، و ذهب إلى أنَّ (مهما) لا تأتي ظرفَ زمان ، و زعمَ أنَّ جميع النحويين يجعلون (ما ـمهما) مثل (مَن) في لزوم التجرد عن الظرف مع استعمالهما ظرفين ، و هذا الاستعمال ثابت في استعمال الفصحاء من العرب ، و أنكرَ أبو حيّان عليه ذلك قال : ((و كفانا الرد عليه فيها ابنه الشيخ بدر الدين محمد . و قد تأولنا نحن بعضها و ذكرنا ذلك في كتاب (التكميل لشرح التسهيل) من تأليفنا ، و كفاه ردا نقله من جميع النحويين خلاف ما قاله ، لكن مَن يعاني علما يحتاج إلى مثوله بين يدي الشيوخ)).(٨٠)

ت) حملَ أبو حيّان على ابن مالك ، وعلى ابنه (بدر الدين) في إعراب (ما) في قوله تعالى :(إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ)(٨١)، إذ ذهبَ أبو حيّان

إلى أنّ (ما) ظرفية مصدرية بحسب ظاهر اللفظ ، والتقدير عنده : زمان عدم المسيس ؛ ويذكرُ أنّها شبيهة بالشرط ، وتقتضي التعميم ؛ وزعمَ أنّ بعض المعربين يعربون(ما) هنا شرطية ، وقدّروها بـ (أنْ) ، وردَّ هذا الإعراب بحجة إخلال المعنى ؛ و أخذَ على ابن مالك رأيَه ، قال : ((وزَعمَ ابن مالك أنّ (ما) تكون شرطاً ظرف زمان ، وقد ردَّ ذلك ابنه بدر الدين محمد في بعض تعاليقه ، و تأوّلَ ما استدلَّ به والدُهُ ، و تأولنا نحن بعض ذلك ، بخلاف تأويل ابنه ... على أنَّ ابن مالك ذكرَ أنَّ ما ذهب إليه لا يقوله النحويون ، وإنّما استنبط هو ذلك مِن كلام الفصحاء على زعمه)).(٨٢)

ث) أخذَ أبو حيّان على ابن مالك زعمَه أنَّه قد يستغني عن الجواب بمعموله و استشهد بقوله تعالى : (يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ)(٨٣) ، و التقدير عنده : (لَيُبْعثنَّ يوم ترجِفنا الراجفة) ، و يرى أبو حيّان في الآية الكريمة بأنها تحتمل و جوها ولا يمكن أن يبني ابن مالك حكمه على ما يحتمل ، قال : ((لأن الاستدلال يسقط إذا دخل الدليل الاحتمال)).(٨٤)

ج) في قوله تعالى : (لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ)(٨٥) ، زعمَ أبو حيّان أنّ الفراء و الزجاج أجازا النصبَ في (يكتمون) على الصرف في مذهب الكوفيين ، و النصبُ بإضمار (أنْ) عند البصريين ، وذكرَ أنّ أبا علي الفارسي أنكرَ ذلك على الفريقين و حجّته أنّ الاستفهامَ في الآية الكريمة وقعَ على (تلبسون) فحسب و ليس على (تكتمون) لأنّهُ مرفوع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف ، و(الواو) استئنافية ، وتابعه ابن عطية (٨٦) ، وأيَّدَ مذهب الفارسي بأنّ الصرفَ هنا مستقبحٌ ، وكذلك إضمار (أنْ) ، وحجّته أنَّ (يكتمون) معطوف على موجَب مقَرَر وليس بمستَفهَم عنه ، والاستفهام هنا وقع على السبب في (تلبسون) ، وعليه ابن مالك ، قال أبو حيّان : ((وهذا الذي ذهب إليه أبو علي ...

تبعه في ذلك ابن مالك فقال في التسهيل : حين عدَّ ما يُضمر (أنْ) لزوما في الجواب فقال أو الاستفهام لا يتضمّن وقوع الفعل ، فإنْ تضمّنَ وقوعَ الفعلِ لم يجزْ النصب عنده ؛ ولمْ نرَ أحداً من أصحابنا يشترط هذا الشرط الذي ذكره أبو علي و تبعه فيه ابن مالك في الاستفهام)).(٨٧)و يبدو للباحث أنّ هذه من المسائل الافتراضية ، التي عرضها أبو حيّان ، إذْ يذكرُ آراء المعربين و النحاة ، على هامش المسألة لغرض الأخذ على آرائهم ، وإظهار علميته و درايته من دون المساس بالمسألة الأم ، فقد بنى الخلاف في هذه الآية الكريمة على رأي الفراء الذي يرى في قراءة النصب أن الفعل منصوب على الصرف، ولو أغفله وعول على رأي الجمهور في هذه الآية كان أولى.

ح) في قوله تعالى : (لَوْ استطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ)(٨٨) ، ردّ أبو حيّان مذهب الزمخشري في (لَخرجنا) سدَّ مسدّ جواب القسم ، بأنّه ليس بجيد ، وأخذَ على ابن مالك مذهبه في (لخرجنا) هو جواب (لو) وجواب القسم عنده هو (لو) وجوابها ، قال : ((وهذا اختيار ابن مالك أنْ (لخرجنا) يسدُّ مسدّهما ، فلا أعلمُ أحداً ذهب إلى ذلك ، ويُحتَمل أنّه يتأوّلُ كلامه على أنّه لّما حذفَ جواب لو ، و دلّ عليه جواب القسم جعلَ كأنّه سدَّ مسدّ جواب القسم و جواب لو جميعا)). (٨٩)

هوامش البحث

(١) البحر المحيط :ج١ ، ١٥ .
(٢)البحر المحيط:: ج٢ ، ٣٩ .
(٣) المصدر السابق : ج١ ، ٦ . ط١
(٤) المصدر نفسه : ج١ ، ٦٠ .
(٥)البحر المحيط:: ج١ ، ٨٢ ، ط١ . و التذييل و التكميل : ج١ ، ٥١ .
(٦) آل عمران : ٨١ .
(٧) البحر المحيط : ج٢ ، ٨١٣ ، ط١ .

(٨) آل عمران : ٥٨ .
(٩) البحر المحيط : ج٢ ، ٤٧٦ . ط١ .
(١٠) المصدر نفسه : ج ٣، ٤٢٥ ، ط١ .
(١١) آل عمران : ١٤٢ .
(١٢) البحر المحيط : ج١ ، ١٥٨ .
(١٣) البقرة : ٤٢ .
(١٤) الكتاب : ج٣ ، ٤٤ .
(١٥)النساء : ٨٨ .
(١٦) البحر المحيط : ج٣ ، ٣١٣ ، ط١ .
(١٧) الحذف و التقدير في الدراسة النحوية : ٩٧ .
(١٨) المصدر نفسه : ج١ ، ٧ ، ط١ .
(١٩) المصدر نفسه : ج٢ ، ٣١٧ .
(٢٠) البقرة : ٣٠ .
(٢١) البحر المحيط : ج١ ، ٣٠٧ ، ط١ .
(٢٢) البقرة : ٢١٧ .
(٢٣) ينظر : الكتاب ، ج٢ ، ٣٨١ .
(٢٤) البحر المحيط : ج٢ ، ٢٣٨ ، ط١ ،
(٢٥) النساء : ١ .
(٢٦) ينظر : ضحى الإسلام ج٢ ،٢٨٥ .
(٢٧) ينظر : الاقتراح ، ٢٧ .
(٢٨) ينظر : مدرسة الكوفة ، ٤٢٩ . و الاقتراح ، ٢٧ .
(٢٩) آل عمران : ٧٥ .
(٣٠) ينظر : أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ، ١٠٩ .
(٣١) ينظر : معاني القرآن ، ج١ ، ٢٣٣ .
(٣٢) ينظر :كتاب الفصيح ،لابي العباس ثعلب، تحقيق د. عاطف مدكور ، ٣٠٨
(٣٣) البحر المحيط : ج٢ ، ٧٩٦ ، ط١ . و ينظر : أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ، ٨٦ .
(٣٤) آل عمران : ٨١ .
(٣٥) البحر المحيط : ج٢ ، ٨١١ ، ط١ .

(٣٦) البقرة : ١٨٨ .
(٣٧) البحر المحيط ، ج٢ ، ٩٤ ، ط١ .
(٣٨) البقرة : ١٩٦ .
(٣٩) النساء : ٣ .
(٤٠) البحر المحيط : ج٢ ، ١٣٥ ،ط١ .
(٤١) ينظر : المصدر نفسه ، ج٢ ، ١٣٥ ، ط١ .
(٤٢) الزخرف : ٣٦ .
(٤٣) ينظر : معاني القرآن ، ج ٢ ، ٢٥٦ .
(٤٤) البحر المحيط : ج ٨ ، ٢٤ ،ط١ .
(٤٥) الجاثية : ٤ .
(٤٦) البحر المحيط : ج٨ ، ٦١ ، ط١ .
(٤٧) الكهف : ٨٦ .
(٤٨) البحر المحيط : ج٦ ، ١٩٩ ، ط١ .
(٤٩) الفاتحة : ٣ .
(٥٠) البحر المحيط : ج١ ، ٣٤ ، ط١ .
(٥١) طه : ٤٢ .
(٥٢) البحر المحيط : ج٦ ، ٣٠٣ ، ط١ .
(٥٣) الكهف : ٣٣ .
(٥٤) البحر المحيط : ج٦ ، ١٥٤ ، ط١ ،
(٥٥) ينظر : بغية الوعاة ، ج٢ ، ٢٠١ .
(٥٦) البقرة : ١٥ .
(٥٧) البحر المحيط : ج١ ، ١٠٥ ، ط١ .
(٥٨) البقرة : ٨٣ .
(٥٩) الأنبياء : ٢٢ .
(٦٠) البحر المحيط : ج ١ ، ٤١٨ ، ط١ .
(٦١) النمل : ٨٤ .
(٦٢) ينظر : البحر المحيط ، ج٧ ، ١٢٦ ، ط١ و ارتشاف الضرب : ٢٧٥ .
(٦٣) ينظر : ارتشاف الضرب ، ٢٧٦ .

(٦٤) النمل : ٨٣ .
(٦٥) السجدة : ٢
(٦٦) ينظر : موسوعة الحروف ، ١٢٣ - ١٢٦ .
(٦٧) النساء : ١٣٥ .
(٦٨) البحر المحيط : ج٣ ، ٥٢٥ ، ط١ .
(٦٩) آل عمران : ١٤٦ . .
(٧٠) البحر المحيط : ج ٣ ، ٩٧ ، ط١ .
(٧١) الكتاب : ج١ ، ٢٩٨ .
(٧٢) تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد : ١٢٥ .
(٧٣) المقرّب : لابن عصفور ، ج١ ، ٣١٣ ، تحقيق : د. عبد الستار الجواري و د. عبد الله الجبوري .
(٧٤) ينظر : شرح الكافية ، للرضي ، ج٢ ، ١٠١ ، دار الكتب العلمية . و أوضح المسالك : ج٣ ، ٢٢٩ . وهمع الهوامع :ج٤ ،٨٤ .
(٧٥) ينظر : مغني اللبيب ، ج٣ ، ٥٤ .
(٧٦) البقرة : ٢١١ .
(٧٧) ينظر : المحرر الوجيز ، ج١ ، ٢٨٤ .
(٧٨) البحر المحيط : ج٢ ، ٢٠٥ ، ط١ .
(٧٩) الأعراف : ١٣٢ .
(٨٠) البحر المحيط ، ج٤ ، ٣٧١ .
(٨١) البقرة ٢٣٦ .
(٨٢) البحر المحيط : ج٢ ، ٣٦٨ ، ط١ .
(٨٣) النازعات : ٦ .
(٨٤) ينظر : البحر المحيط ، ج١ ، ٣٨ .
(٨٥) آل عمران : ٧١ .
(٨٦) ينظر : المحرر الوجيز ، ج١ ، ٤٥٣ .
(٨٧) البحر المحيط : ج٢ ، ٧٨٥ ، ط١ .
(٨٨) التوبة : ٤٢ .
(٨٩) البحر المحيط : ج ٥ ، ٦٥ ، ط١ .